

من ظواهر اللغة العربية الاشتقاق

اعداد

عدنان احمد رشيد

كلية التربية الأساسية/جامعة ديالى

اشراف

أ.م.د.مازن عبد الرسول

تاريخ استلام البحث: ٢٠١٤/٢/٢٤

ملخص البحث

يتناول هذا البحث ظاهرة الاشتقاق وهي ظاهرة بارزة في العربية ، إذ لا يكاد كتاب لغوي يخلو من تناولها أو عرض أمثلتها ، واقتضت منهجية البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتمهيد وتلونها خاتمة بأهم النتائج . كان عنوان المبحث الأول (الاشتقاق الصغير) ، وعنوان المبحث الثاني (الاشتقاق الكبير) وعنوان المبحث الثالث (الاشتقاق الأكبر) .

Phenomena of Arabic derivation

Abstract

This paper deals with the phenomenon of derivation which is a significant phenomenon in Arabic, with hardly a book devoid of linguistic ingested or view examples, and required research methodology divided in three sections preceded by an introduction and followed by booting the conclusion of the most important results. The title of the first section (derivation small), and the title of the second section (derivation great) and the title of the third section (derivation older).

المقدمة

الحمد لمن فتق العقول بمعرفته ، وأطلق الألسن بحمده ، وجعل ما امتنَّ به من ذلك على خلقه ، وكفاء لتأدية حقه ، وأشهد له بالإخلاص أنه لا إله غيره ، وأن محمداً عبده ورسوله وبعد . فقد اتَّسَمَت اللغة العربية بخصائص تفرَّدت بها ، تجلَّت فيها مكانتها وقدرتها على التعبير .

ومن بين ما يميّزها أنّ لها طرائق خاصة بها في استحداث المفردات والتوسع في توليد الألفاظ والمعاني ، وإضافة الجديد منها إلى القاموس اللُّغوي . وقيل (ابن السراج ، ١٩٧٣م : ٣١) (هادي نهر ، ٢٠١١م : ٥٥) : إنّ لغتنا العربية لغة اشتقاقية، إذ إنّ المادة اللُّغوية الواحدة يمكن إخراجها بصور مختلفة ؛ لتدلّ كلّ صورة على معنى جديد ، فكلمة (سَمِعَ) مثلاً يؤخذ منها : ((سَامِعٌ ، ومَسْمُوعٌ ، وسَمِيعٌ ، وسَمَاعٌ ، ومِسْمَاعٌ ... الخ)) .

وهذا من علامات ثراء اللُّغة وحيويتها ، ولهذا كان مبدأ الاشتقاق في لغتنا رافداً عظيماً من روافد عطائها ، أعان الناطقين بها على مواكبة التطورات كلها ؛ وهو دليل على مرونة اللغة العربية ويزيدها سعة في المفردات وسعة في الدلالات. واختلف النحاة في أصل المشتقات ، "إذ ذهب البصريين إلى أن المصدر أصلٌ ، والفعل والوصف مشتق منه ، وذهب الكوفيين إلى أن الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه . وذهب قوم إلى ان المصدر أصل ، والفعل مشتق منه ، والوصف مشتق من الفعل ، وذهب ابن طلحة إلى ان كلاً من

المصدر والفعل أصل برأسه ، وليس احدهما مشتق من الآخر " (الانباري ، ١٩٩٨م : ٢١٧/١) ، (محمد محي الدين ، ٢٠٠٥م : ١٦) .

وقد أشار ابن السراج (ت ٣١٦هـ) (ابن السراج ، ١٩٧٣م : ٧٩) إلى اضطراب مذاهب العلماء في الاشتقاق ، فقال : " هذا كتاب نوضح فيه الاشتقاق الواقع في كلام العرب ، لما يعرض من الحيرة والاضطراب لكثير من الناس فيه ، فهم مختلفون ، فمنهم من يقول : لا اشتقاق في اللغة البتة ، وهم الأقل . ومنهم من قال : بل كل لفظتين متفتحتين فاحداهما مشتقة من الأخرى . ومنهم من يقول : بعض ذلك مشتق ، وبعضه غير مشتق ، وهؤلاء هم جمهور أهل اللغة " .

وقد أفرّد للاشتقاق ونوعه ووقوعه وخاصة الاشتقاق الأصغر بالبحث جماعة من المتقدمين ومنهم : قطرب (ت ٢١٠هـ) ، والأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) ، والأصمعي (ت ٢١٦هـ) ، والمبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، والمفضل بن سلمة (ت ٣٠٠هـ) ، والزجاج (ت ٣١١هـ) ، وابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، وابن دريد (ت ٣٢١هـ) ، والنحاس (ت ٣٣٨هـ) ، والزجاجي (ت ٣٤٠هـ) .

التمهيد

- الاشتقاق :

ان لغات العالم متباينة فيما بينها ، ولكل لغة منها ما يميزها ويجعلها أكثر بريقاً وإشعاعاً من سائر اللغات ، وبعدُ الاشتقاق من أبرز ما تميزت العربية ، وهو سر من أسرارها وطاقته كامنة فيها ، ووسيلة من وسائل نموها وتطورها . فهو يتيح لها مواكبة التطور الذي تمر به سائر اللغات في العالم ، عن طريق ما يوفره لها من صياغة ألفاظ كثيرة لعدة معانٍ مختلفة من مادته الأصل .

- المعنى اللغوي للاشتقاق :

والمنتبغ لهذه اللفظة في المعاجم العربية تتبعاً زمنياً ، يرى أنه لم يطرأ على معناها المعجمي أي تغيير يذكر . فقد جاء في الصحاح للجوهري (ت ٣٩٣هـ) : " والاشتقاق الأخذ في الكلام وفي الخصومة ، يميناً وشمالاً مع ترك القصد " (الجوهري ، ١٩٧٩م : ١٥٣/٤) .

وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) : " يقال اشتق في الكلام وفي الخصومات ، أخذ يميناً وشمالاً مع ترك القصد ، كأنه يكون مرة في هذا الشق ومرة في هذا " (ابن فارس ، ١٩٧٩م : ١٧١/٣) . وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) : " اشتق في الكلام والخصومة أخذ يميناً وشمالاً وترك القصد ... واشتق الطريق في الفلاة مضى فيها ... " (الزمخشري ، ٢٠٠٩م : ٣٣٤) . وورد في لسان العرب : " اشتقاق الشيء بنيانه من المرتجل ، واشتقاق الكلام الأخذ منه يميناً وشمالاً ، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه " (ابن منظور ، ١٩٩٩م : ٣٣٤/٢) . نلاحظ مما تقدّم أن أصحاب المعاجم سلكوا طريقاً واحداً في تحديد المعنى المعجمي للاشتقاق ، وعلّة ذلك ان أصحاب المعاجم كانوا من المحافظين ، فجعلوا يأخذون اللغة بعضهم عن بعض أكثر مما يأخذونها عن أبناء عصورهم (فؤاد حنا ترزي ، ١٩٦٨م : ٢) .

- المعنى الاصطلاحي :

عرّف الرماني (ت ٣٨٤هـ) الاشتقاق بقوله : " اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل " (الرماني ، ١٩٨٤م : ٦٩/١) . وعرّف الشريف الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) الاشتقاق بأنه : " نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً ، ومغايرتها في الصيغة " (الجرجاني ، ١٣٠٦هـ : ١٤) . وروى السيوطي (ت ٩١١هـ) عن شرح التسهيل أنه أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ، ليدل بالثانية على معنى الأصل ، بزيادة مفيدة ، لأجلها اختلفا حروفاً وهيئة (السيوطي ، ١٩٩٨م : ٢٧٥/١) . ويبدو من هذه التعريفات ان العلماء لم يتفقوا على تحديد مفهوم ثابت للاشتقاق ، ولكن آراءهم جميعها كانت تدور حول قطب واحد ، وتصب في مضمون واحد ، وهو أخذ بنية من أخرى مع تغييرها ، ومناسبة في المعنى . وهذا المفهوم الاصطلاحي عند المتقدمين يتجلى في ما ذهب إليه المعاصرون ، ومن ذلك قولهم :

"وأما معنى الاشتقاق اصطلاحاً فهو : أخذ كلمة من أخرى ؛ لمناسبة بين الكلمتين في المعنى ، ولو مجازاً" (محمد محي الدين عبد الحميد ، ٢٠٠٥م : ١٢) .

وقال آخر : "إنه توليد لبعض الألفاظ من بعض ، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها ، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل ، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد" (د. صبحي الصالح ، ١٩٦٨م : ١٧٤) .
وقد اجمع أهل اللغة - إلا من شدّ منهم - أنّ لِّلغة العرب قياساً ، وأنّ العرب تشتقُّ بعض الكلام من بعض ، واسمُ الجِنِّ مشتقٌّ من الاجتِنان ، وأنّ الجيم والنون تدلان أبدأً على الستر ؛ تقول العرب للدرع : جِنَّةٌ ، وأجِنَّهُ الليل ، وهذا جَنِينٌ ، أي هو في بطن أمّه . وأنّ الإنس من الظهور ؛ يقولون : آنستُ الشيء : أبصرتُهُ . وعلى هذا سائر كلام العرب (ابن فارس ، ١٩٦٣م : ٦٧) .

وقد أوضح ابن السراج (ت ٣١٦هـ) الغرض من الاشتقاق ، قال : "الغرض في الاشتقاق أنّ به اتسع الكلام وتُسَلِّط على القوافي ، والسجع في الخطب ، وتُصَرَّف في دقيق المعاني ..." (ابن السراج ، ١٩٧٣م : ٣٩) . وقد وجدت طائفة قليلة من الباحثين القدامى ينكرون وقوع الاشتقاق بأنواعه ، أما الرأي العلمي الجدير بأن ننتصر له فهو ما ذهب إليه الجمهور في الاشتقاق من ان بعض الكلم مشتقٌّ ، وبعضه غير مشتق ، وذكروا للاشتقاق أنواعاً نحاول أن نعرض لها في المباحث الآتية :

المبحث الأول

الاشتقاق الصغير

ويُسمّى : الأصغر ، أو العام ، أو الصرفي ، والغالب في تسميته الاشتقاق الصغير (د. حاتم الضامن ، دت : ٧٩) (محمد محي الدين ، ٢٠٠٥م : ١٥) . قال ابن عصفور (الحسن علي الحضرمي الشيبلي ت ٦٦٩هـ) : "والاشتقاق الأصغر حدّه أكثر النحويين بأنّه : إنشاء فرع من أصل يدلُّ عليه . نحو : أحمرُّ فإنه مُنشأٌ من الحُمْرة وهي أصلٌ له ، وفيه دلالة عليها" (ابن عصفور ، ١٩٧٨م : ٤١/١) . ولكن هذا الحدّ ليس جامع للاشتقاق الصغير ، فلذلك نجد ابن عصفور يتدارك هذا الأمر مُنبهاً في قوله : "وهذا الحدّ ليس بعامّ للاشتقاق الأصغر ؛ لأنه قد يُقال : هذا اللفظ مشتقٌّ من هذا ، من غير أن يكون أحدهما مُنشأً من الآخر ، وذلك إذا كان تركيب الكلمتين واحداً ، ومعنيهما متقاربتين" (ابن عصفور ، ١٩٧٨م : ٤١/١) .

ويمكن القول أن من نحو هذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في (أولق) في أحد الوجهين ، من أنه مأخوذ من : وُلِقَ يُلِقُ ، إذا أسرع ، وذلك لأن (الأولق) : الجنون . وهي ممّا يوصف بالسرعة . فلما كانت حروف (أولق) ، إذا جعلته (أفعل) ، و(ولق) واحدة ، ومعنيهما متقاربتين ، لأن الجنون ليست السرعة في الحقيقة ، بل يقرب معناها من معنى السرعة ، جعل (الأولق) مشتقاً من (ولق) ، لا بمعنى أنّ (الأولق) مأخوذ من (ولق) بل يُريد أنّ (الأولق) حروفه الأصول (الواو ، واللام ، والقاف) ، وهمزته زائدة ، فيجعل سبب اتفاق (الأولق) و(ولق) في اللفظ تقاربهما في المعنى ؛ لأنّ هذا الاتفاق بين اللفظين وقع بالعرض ، كاتفاق (الأسود) و(الأبيض) في لفظ (الجون) ، إذ لا جامع من طريق المعنى بين (الجون) الذي يُراد به الأبيض ، و(الجون) الذي يُراد به الأسود . فيكون الاشتقاق هنا على طريق المجاز لاتحاد لفظيهما وتقارب معنيهما ، إذ أخذ أحدهما من الآخر ، كما تقول في الشخصين المتشابهين : هذا أخو هذا ، تشبيهاً لهما بالأخوين (ابن جني ، ١٩٩٠م : ٨-٩) (ابن عصفور ، ١٩٧٨م : ٤٢/١) . وعليه فإنّ الحدّ الجامع للاشتقاق الصغير هو : "عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة ، على معنى واحد أو معنيين متقاربتين . وذلك نحو ردك (ضارباً) و(ضرباً) و(ضروباً) و(مضرباً) ، وأمثال ذلك على معنى واحد ، وهو : الضرب" (ابن عصفور ، ١٩٧٨م : ٤٣/١) .

والطريق إلى معرفة هذا النوع من الاشتقاق دلّ عليه السيوطي بقوله : "وطريق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة إطراد أو حروفاً غالباً ، كضرب فإنه دالٌّ على مطلق الضرب فقط ، أمّا ضارب ومضروب ويضرب واضرب ، فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفاً ،

وضربَ الماضي مساو حروفاً وأكثر دلالة ، وكلها مشتركة في (ض ر ب) وفي هيئة تركيبها ، وهذا هو الاشتقاق الأصغر المحتجُ به" (السيوطي ، ١٩٩٨م : ٢٥٧/١) . ويُعدُّ الاشتقاق الصغير أهم الأقسام عند الصرفيين وأكثر أنواع الاشتقاق تداولاً في أيدي الناس وكتبهم كما يذكر ابن جنِّي ، وهو يعني اتحاد الكلمتين من حيث الحروف وترتيبها ، فنحو : حَمَدٌ ، وَحَمَدٌ ، وَحَامِدٌ ، وَمَحْمُودٌ ، وَحَمَّادٌ ، ونحو : سَلَمٌ ، وَيَسْلَمٌ ، وَسَلْمَانٌ ، وَسَلَامٌ ، وَسَلْمَى ... الخ ، كل هذه الكلمات مشتقة من أصل واحد ، وان هناك تناسباً بين المأخوذ والمأخوذ منه من ناحيتي اللفظ والمعنى ، إذ انها جميعاً تشترك في المعنى العام الذي هو الحدث - دون الخصوصيات التي تدلُّ عليها صيغ المشتقات - كالفعل حيث يدل على الحدث والزمان وكاسم الفاعل حيث يدل على الحدث وصاحبه ، والحدث في سياق هذا الكلام هو مصطلح أطلقه القدماء ، ويعني المصدر ، فقولهم الحدث وصاحبه إنما قصدوا المصدر أي : الحدث والذي قام به . ومثلها أسماء الزمان والمكان وصيغ المبالغة وغير ذلك من المشتقات وان الحروف الأصلية للفظ المأخوذ منه وهو (ح م د) و(س ل م) ظَلَّت على ترتيبها لم يتقدم أحدها على الآخر ، ولم يفصل بينها حرف أصلي (ابن جنِّي ، ١٩٩٠م : ١٣٤/٢) (ابي حيَّان ، ١٩٨٧م : ٢٣-٢٢/١) . ولم يختلف مفهوم الاشتقاق الصغير عند المعاصرين ، فمنهم من حدَّه بقوله : "وهو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيأة تركيب لها ، ليدلَّ بالثانية على معنى الأصل وزيادة مفيدة لأجلها اختلافاً حروفاً أو هيأة ، كضارب من ضرب" (د. حاتم صالح الضامن ، دت : ٣٤) . وقولهم : "والاشتقاق الصغير هو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً كَعَلِمَ من العِلْمِ ، فهو من الفهم" (د. احمد الحماوي ، دت : ٧٢) .

وقد أشار بعض الباحثين إلى شروط الاشتقاق في العربية ورأى أنها ثلاثة:
 احدهما : أنه لا بد في المشتق ، اسماً كان أو فعلاً ، ان يكون له أصل ، فأن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر ، ولو كان أصلاً في الوضع غير مأخوذ من غيره لم يكن مشتقاً .
 الثاني : ان يناسب المشتق الأصل في جميع الحروف الأصلية .
 الثالث : المناسبة في المعنى .
 (التهانوي ، دت : ٧٦٦)

المبحث الثاني الاشتقاق الكبير

وهو عقد تقاليب تركيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد . نحو : القَوْلُ ، والقَلْوُ ، والوَلْقُ ، والوَقْلُ ، واللَّقْوُ ، واللُّوقُ ، على معنى الخفة والسرعة ، ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر إلا أبو الفتح (ابن جنِّي ، ١٩٩٠م : ١٣٥/٢) ، (ابي حيَّان ، ١٩٨٧م : ٢٣-٢٢/١) . وقد أشار إلى أن شيخه أبو علي الفارسي فطن إليه ، فكان يستعين به عند الضرورة (السيوطي ، ١٩٩٨م : ٢٧٥/١) (د. حاتم صالح الضامن ، دت : ٨٢) (د. هاشم طه شلاش وآخرون ، دت : ٢١٥) . جاء في الخصائص : "وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وان تباعد شيء من ذلك عنه رُدُّ بلطف الصنعة والتأويل إليه ، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد" (ابن جنِّي ، ١٩٩٠م : ١٣٥/٢) . وقد ضرب ابن جنِّي على هذا الاشتقاق أمثلة كثيرة منها قوله : "فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي أين وقعت للقوة والشدة .. وكذلك تقليب (ك ل م) وتقليب (ق و ل) ... وذلك أننا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة ، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة" (ابن جنِّي ، ١٩٩٠م : ١٣٥/٢) . والاشتقاق الكبير عبارة عن ارتباط مطلق غير مقيد بترتيب بين مجموعات ثلاثية صوتية ترجع تقاليبها الستة وما يتصرف من كل منها إلى مدلول واحد مهما يتغاير ترتيبها الصوتي (د. حاتم صالح الضامن ، دت : ٨٢) . وقد صرَّح ابن جنِّي بعدم اطراد هذا النوع من الاشتقاق في اللغة فقال : "واعلم أننا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع

اللغة بل إذا ان ذلك الذي هو في اللغة سدس هذا أو خمسة متعذراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعزُّ ملتصقاً" (ابن جني ، ١٩٩٠م : ١٣٨/٢) . وقد وجَّه بعض المعاصرين لابن جني نقداً لاذعاً ورأى أن في رأيه تعسفاً وبعداً عن المنطق ، وعلل بعضهم هذه الظاهرة بأنها تطور صوتي (د. صبحي الصالح ، ١٩٦٨م : ٢٣٧) (د. إبراهيم أنيس ، ١٩٦٦م : ٥٨) (د. إبراهيم أنيس ، ١٩٧١م : ٢٥٢-٢٥٥) (د. عبد العزيز مطر ، ١٩٦٦م : ٢٠٨) . ومهما يكن من أمر فإن فكرة التقليل تعود إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) الذي حاول حصر كلِّ المستعمل من كلمات اللغة العربية معتمداً على تقليل اللفظ إلى كل الاحتمالات الممكنة ، ومُبيِّناً المستعمل من هذه التقليل من غير المستعمل ، وعلى أساس فكرة التقليل هذه بنى معجمه (العين) ، ولا بد من الإشارة إلى أن الخليل لم يَر أن التقليل الستة للكلمة الثلاثية تدخل في باب اشتقاق واحد ، وترجع إلى أصل واحد يجمعها بسبب اشتراكها في الحروف الثلاثة مهما يكن موقعها وترتيبها وإنما الباعث له على هذا الترتيب فكرة إحصائية (الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ٢٠٠٣م : ٥٩/١-٦٠) . وفي هذا الصدد يقول السيوطي : "وأما الاشتقاق الأكبر فيحفظ فيه المادة دون الهيئة ، فيجعل (ق و ل) و(و ل ق) و(و ل ل) و(ل ق و) وتقليلها الستة بمعنى الخفة والسرعة ، ولا يصحُّ أن يُستنبط به اشتقاق في لغة العرب؛ وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قدر مشترك ، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ، وأن تراكيبها تفيد أجناساً من المعاني مغايرة للقدر المشترك ؛ وسبب إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين إلى معانيه أن الحروف قليلة ، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهي ؛ فخصوا كلَّ تركيب بنوع منها ؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعاً كثيرة" (السيوطي ، ١٩٩٨م : ٢٧٥/١-٢٧٦) . إذا كان بعض الباحثين المعاصرين قد مالوا إلى القول بأن أصحاب الاشتقاق الكبير اقتبسوا فكرة تقليل الأصول من معجم العين للخليل بن أحمد وأمثاله ، كابن دريد ، فأنهم لاحظوا في الوقت نفسه ، ان تقليليات صاحب العين وصاحب الجوهرة ومن نسج على منوالهما إنما هي طريقة إحصائية ، أو قسمة عقلية ، غايتها حصر كل المستعمل من ألفاظ اللغة ، ولم يحاول أصحاب المعاجم هؤلاء ان يرجعوا تقليل المادة المختلفة إلى معنى واحد كما فعل ابن جني ، "لكن لعل فكرة كتاب العين هي التي أوحى إلى ابن جني بموضوع الاشتقاق الأكبر" كما سماه . (رمضان عبد التواب ، ١٩٩٩م : ٢٩٧) ، (د. إبراهيم أنيس ، ١٩٦٦م : ٤٩) ، (د. صبحي الصالح ، ١٩٦٨م : ١٨٩ وما بعدها) .

وخلاصة القول في هذا النوع من الاشتقاق أنه ما كان التناسب فيه بين المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى واللفظ من غير ترتيب الحروف ، نحو : جَدَبٌ وَجَبَدٌ ، وَحَمَدٌ وَمَدَحٌ ، وَأَنَّ وَأَتَى ، وَأَيْسٌ وَيَيْسٌ ، ويسمى هذا النوع (الاشتقاق الكبير) .

وبعض العلماء أطلق عليه (الاشتقاق الصغير) ، ومنهم من يسمّيه (القلب المكاني) ومرادُ هؤلاء قلب الحروف بجعل بعضها مكان بعض ، وسمّوه هذه التسمية تحرّزاً عن (القلب الإعلالي) الذي هو قلبُ حرف من أحرف العلة حرفاً آخر منها ، كقلب الياء والواو ألفاً لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله في نحو بَاعٌ وَكَالٌ ، ونحو قَالٌ وَصَامٌ ، من البَيْعِ وَالكَيْلِ وَالقَوْلِ وَالصَّوْمِ (ابن عصفور ، ١٩٧٨م : ٤٠/١) (ابي حيان الاندلسي ، ١٩٨٧م : ٢٢/١) (محمد محي الدين ، ٢٠٠٥م : ١٥)

المبحث الثالث

الاشتقاق الأكبر

يُسمّى هذا النوع (الاشتقاق الأكبر) ، أو الصرفي ، ويطلق عليه (القلب اللغوي) و(الإبدال) وربما قيل (الإبدال اللغوي) تحرّزاً عن الإبدال الشائع المطرد الذي يجري على السنن العربي المشهور (محمد محي الدين ، ٢٠٠٥م : ١٣-١٥) (د.حاتم صالح الضامن ، د.ت : ٧٩) (د. هاشم طه شلاش وآخرون ، د.ت : ٢١٦) . وقد وقف ابن جني على هذا النوع ولكنه لم يضع له اسماً ، وقد أدخله تحت باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) وأورد له كثيراً من الأمثلة ، مثل : جَنَفٌ وَجَرَفٌ ، وَالصَّقْرُ وَالسَّقْرُ ، وَالصَّرَاطُ وَالسَّرَاطُ (ابن جني ، ١٩٩٠م : ٥٣٨/١) (د. حاتم صالح الضامن ، د.ت : ٨٣) . وهذا النوع من الاشتقاق هو ارتباط قسم من

المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطاً عاماً لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي ، والنوع الذي تندرج تحته ، فمتى وردت تلك المجموعات على ترتيبها الأصلي فلا بد أن تقيد الرابطة المعنوية المشتركة ، سواء احتفظت بأصواتها أم استعاضت عن هذه الأصوات أو بعضها بحروف آخر تقارب مخرجها الصوتي أو تتحد معها في جميع الصفات ، من ذلك تناوب اللام والراء في : هَدَيْلِ الحَمَامِ وَهَدِيرُهُ ، والقاف والكاف في : كَشَطُ الجَلْدِ وَقَشَطِهِ ، والباء والميم في : كَبَحْتُ الفَرَسَ وَكَمَحْتُهُ . وهذه الأمثلة كلها في تقارب المخرج الصوتي ، ومن الأمثلة على الاتفاق الصوتي : تناوب الصاد والسين في : سَقَرٌ وَصَقَرٌ ، وسِرَاطٌ وَصِرَاطٌ ، وَسَاطِعٌ وَصَاطِعٌ (د. صبحي الصالح ، ١٩٦٨م : ٢١٠-٢١١) (د. حاتم صالح الضامن ، دبت : ٨٣) .

وقد حدّد هذا النوع من الاشتقاق بعض المعاصرين ، بأنّه " ما كان التناسب فيه بين المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى وأكثر الحروف ، وكان باقي الحروف من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين ، نحو : تَلَبٌّ وَتَلْمٌ ، وَنَعَقٌ وَنَهَقٌ ، وَهَتَنٌ وَهَتَلٌ ، وَمَدَحٌ وَمَدَهٌ " (محمد محي الدين ، ٢٠٠٥م : ١٣) . وجدير بالذكر أن الإبدال في اللغة قسمان : أحدهما الإبدال الصرفي ، وقد سبقت الإشارة إليه في الحديث عن النوع الثاني من الاشتقاق ، والثاني الإبدال اللغوي ، وهو أوسع من الإبدال الصرفي ؛ لأنه يشمل حروفاً لا يشملها الإبدال الأول . وقد اختلف اللغويون في مفهوم هذا الإبدال ، فوسّع جماعة دائرته إذ ذهبوا إلى أنه يشمل حروف الهجاء جميعها . وضيّقها آخرون فاشتراطوا أن تكون الحروف المتعاقبة متقاربة المخرج ، وأن تكون إحدى اللفظتين أصلاً للأخرى ، لا لغة في الثانية (فؤاد حنا ترزي ، ١٩٦٨م : ٣٤١) (د. حاتم صالح الضامن ، دبت : ٨٤) . وقد اختلف الباحثون في صلة الإبدال اللغوي بالاشتقاق ، فعده قسم أحد أنواع الاشتقاق وسمّاه (الاشتقاق الكبير) أو (الأكبر) وذهب آخرون إلى أن الإبدال يتنافى وطبيعة الاشتقاق ؛ لأن الاشتقاق لم يعدّ الإبدال ضرباً منه ، وهو يعدّ ضرباً من التطور الصوتي الذي يدخل أحياناً في اختلاف اللّهجات (عبد الله أمين ، ١٩٥٨م : ٣٣٣) (د. سعيد الأفغاني ، ١٩٥٧م : ١٢٣) (د. صبحي الصالح ، ١٩٦٨م : ٣١٠) (د. إبراهيم أنيس ، ١٩٦٦م : ٧٥) (د. حاتم صالح الضامن ، دبت : ٨٤) . وجعله قسماً رابعاً ، وسمّاه (الاشتقاق الكبّار) (عبد الله أمين ، ١٩٥٨م : ٣٩١) (د. حاتم صالح الضامن ، دبت : ٨٤) . وقد ردّد هذا الرأي بحجة أن لغويينا المتقدمين لم يعدّوه من ضروب الاشتقاق ، إذ أهمله ابن جنّي في بحوثه ، ولم يذكره السيوطي في الباب الذي خصّه للاشتقاق ، بل أفرد له باباً خاصاً ، وأنه يكون في نزع كلمة من كلمتين أو أكثر ، بينما يكون الاشتقاق في نزع كلمة من كلمة ، وأن غاية الاشتقاق استحضار معنى جديد ، أمّا غاية النحت فلاختصار (فؤاد حنا ترزي ، ١٩٦٨م : ٣٦٣) (محمد المبارك ، ١٩٦٠م : ١٤٨-١٤٩) . وإذا تأملنا في أقسام الاشتقاق الثلاثة تبين لنا الآتي :

- ١- أن الأقسام الثلاثة تشترك في أن بين اللفظ المأخوذ واللفظ المأخوذ منه تناسباً في المعنى .
- ٢- أن النوع الأول والنوع الثاني يشتركان في أن بين اللفظ المأخوذ واللفظ المأخوذ منه تناسباً في اللفظ .
- ٣- أن النوع الأول يمتاز عن النوعين الآخرين باتحاد ترتيب الحروف الأصلية في اللفظ المأخوذ واللفظ المأخوذ منه .
- ٤- أنه يشترط في النوع الثالث عدم توافق الكلمتين في جميع الحروف ؛ لأن الكلمتين لو توافقتا في جميع الحروف مع الترتيب بينها لكان من النوع الأول ، ولو توافقتا في جميع الحروف من غير ترتيب لكان من النوع الثاني . وفي أهمية الاشتقاق نجد أنه قد دعا جمهور من علماء العربية المعاصرين إلى ضرورة الإفادة من الاشتقاق بعد أن وجدوا فيه ميداناً واسعاً في إثراء اللغة العربية بالألفاظ قديماً وحديثاً . إذ إنه من أكثر الوسائل فائدة في إغناء اللغة وترقيتها .

الخاتمة

- ١- إنَّ الاشتقاق موضوع مهم وأساسي ، من موضوعات علم الصرف ، وقد أُلّف فيه المتقدمين والمتأخرين ، فالتداعي أفردوا له باباً في مؤلفاتهم ومنهم: (محمد بن المستنير ، قطرب ، وعبد الملك بن قريب ، الأصمعي، وأبا الحسن الأُخفش ، وغيرهم) .
- ٢- أوضح ابن السراج (الغرض في الاشتقاق أنَّ به اتَّسع الكلام ، وَتُسَلِّط على القوافي ، والسجع في الخطب ، وتُصَرِّف في دقيق المعاني ، ولو جَمَدت المصادر ، وارتفع الاشتقاق في كل الكلام لم يوجد في الكلام صفة لموصوف ، ولا فعل لفاعل ، وفضل لغة العرب على سائر اللغات بهذه التصاريح وكثرتها) . ومن ذلك يظهر لنا أهمية الاشتقاق في العربية .
- ٣- وأفادوا أهل العلم ان الاشتقاق تفرغ اللفظ الواحد إلى ألفاظ متعددة مع المحافظة على التناسب المعنوي بين المشتق منه والمشتق .
- ٤- اختلف في أنواع الاشتقاق ، فابن جنِّي صنّفه نوعان (الأصغر والأكبر) ومفصّل في الثالث إلا أنَّه لم يضع له اسماً ، وكذلك ابن عصفور ذكره نوعان (أصغر وأكبر) ، ومنهم من صنّفه ثلاثة أنواع وهو الغالب ، ومن المحدثين من عدّه أربعة أنواع بزيادة ما سموه بـ(الكُبَّار) قاصدين به (النحت) ، والحال ان (النحت موضوع مستقل) .
- ٥- النوع الأول من الاشتقاق هو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية ، وأكثر أهمية وعليه تجري كلمة (اشتقاق) إذا أُطلقت من غير تقييد .
- ٦- واختلف في تسمية أنواع الاشتقاق أيضاً ، فبعض العلماء يسمي النوع الأول (الصغير) وسمي (الأصغر) ويسمى الثاني (الصغير) ويسمى (الكبير) ويسمى النوع الثالث (الكبير والأكبر) ومنهم من يسمي النوع الثاني الذي يختلف فيه ترتيب الحروف (القلب) ومنهم ابن السكيت وأفرد له باباً ، وكذلك ابن دريد في الجمهرة ، ومرادهم قلب الحروف يجعلوا بعضها مكان بعض وسموه (القلب المكاني) تحرّزاً عن (القلب الاعلالي) : ومنهم من سمى النوع الثالث (الإبدال) ، وربما قيل (الإبدال اللغوي) تحرّزاً عن الإبدال الشائع ، وهذا الاختلاف في التسمية وليس خلافاً في حقيقة واحد منها أي أنواع الاشتقاق الثلاثة (الصغير ، والكبير ، والأكبر).
- ٧- ذكر السيوطي : الأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر ، وأصدق ما يكون في الأفعال المزيدة ، والصفات منها ، وأسماء المصادر ، والزمان ، والمكان ، ويغلب في العَلْم ، ويقلّ في أسماء الجنس ، كغراب يمكن ان يشتق من الاغتراب ، وجراد من الجرد ، وذكر السيوطي ذلك عن كتاب ارتشاف الضرب : ٧٤/١ .

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلس ، تح : د. مصطفى أحمد النّماس ، مطبعة المدني ، مصر ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
٢. أساس البلاغة ، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تح : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
٣. الاشتقاق ، ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : محمد صالح التكريتي ، بغداد ، ١٩٧٣م .
٤. الاشتقاق ، عبد الله أمين ، القاهرة ، ١٩٥٨م .
٥. الاشتقاق ، فؤاد حنا ترزي ، بيروت ، ١٩٦٨م .
٦. الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، القاهرة ، ١٩٧١م .
٧. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف : أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٨. التعريفات ، السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٤هـ) ، المطبعة الخيرية ، مصر ، ط ١ ، ١٣٠٦هـ .
٩. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تح : محمد علي النجار ، ط ٤ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠م .
١٠. خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد ، محمد المبارك ، مصر ، ١٩٦٠م .
١١. دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، بيروت ، ١٩٦٨م .
١٢. دروس التصريف ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م .
١٣. رسالتان في اللغة ، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ، تح : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، ١٩٨٤م .
١٤. شذا العرف في فن الصرف ، د. أحمد الحملوي ، تحقيق : د. إسماعيل العقباوي ، ط ١ ، مكتبة الإيمان ، مصر .
١٥. الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تح : د. مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .
١٦. الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٩هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٩م .
١٧. الصّرف ، د. حاتم صالح الضامن ، وزارة التعليم العالي ، جامعة بغداد - كلية الآداب ، دار الحرية للطباعة .
١٨. الصرف الوافي ، تأليف : الأستاذ الدكتور هادي نهر ، الطبعة العربية ، دروب للنشر والتوزيع ، ٢٠١١م .
١٩. فصول في فقه العربية ، د. رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، ط ٦ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
٢٠. فقه اللغة ، د. حاتم صالح الضامن ، وزارة التعليم العالي ، جامعة بغداد - كلية الآداب .
٢١. في أصول النحو ، د. سعيد الأفغاني ، دمشق ، ١٩٥٧م .
٢٢. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د. عبد العزيز مطر ، الناشر : الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦م .
٢٣. لسان العرب ، ابن منظور (ت ٧١١هـ) ، اعتنى بتصحيحه : أمين محمد عبد الوهاب ، ومحمد صادق العبيدي ، دار احياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٩م .
٢٤. كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تح : د. عبد الحميد هندواوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٢٥. كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد أعلى بن علي التهانوي (ت القرن الثاني عشر الهجري) ، دار صادر ، بيروت ، (دبت) .
٢٦. المّزهر في علوم اللّغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٢٧. معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٢٨. الممتع في التصريف ، ابن عصفور الاشيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، ط ٣ ، بيروت ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
٢٩. من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، القاهرة ، ١٩٦٦م .
٣٠. المهذب في علم التصريف ، تأليف : د. هاشم طه شلاش وآخرون ، د. ط ، د. ب .

